أشادوا بخطوة سموه ودعوا بقية الوزراء والمسؤولين إلى الاقتداء بها

نواب : مبادرة المبارك بكشف ذمته المالية تأكيد على احترامه لقوانين «الأمة»

تواصلت الإشادات النيابية من قبل اعضاء مجلس الامة بمبادرة سمو الشيخ جابر المبارك بتقديم ذمتة المالية لهيئة مكافحة الفساد.

واكدوا في تصريحات لهم ان هذة الخطوة اكدت احترام سموه للقانون متمنيين من بقية اعضاء الحكومة الاقتداء بسموه وتقديم كشفا بذممهم المالية

فمن جانبة أشاد النائب عبدالله التميمي بمبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء لتقديم ذمته المالية لهيئة مكافحة الفساد تنفيذاً و إحتراما لقانون كشف الذمة المالية الذي اقره مجلس الامة في وقت سابق.

وقال ان قيام سموه بهذه الخطوة وتاكيده على إحترام الحكومة لدور الهيئة الرقابي تمثل خطوة كبيرة في سبيل التعاون بين السلطتين والاقرار بمبدأ فصل السلطات والتقدير المتبادل فيما بينهما.

ودعا التميمي كافة القياديين الخاضعين لهذا القانون في مختلف اجهزة الدولة الى الإقتداء بما قام به سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والمسارعة لتقديم كشف الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد تطبيقاً لمبدا الشفافية التي تحتاجها البلاد في ظل تراجع مستوى الكويت في مؤشرات الشفافية خليجياً وعربياً وعالمياً.

واعتبر ان نجاح هذا القانون وتلك الهيئة لايتم الا بتعاون كافة الافراد والجهات المختلفة في سبيل القضاء على الفساد المالي والاداري الذي تسبب في تاخر وطننا عن ركب التطور والتقدم في مجالات التنمية ومواكبة الدول المتقدمة.

وختم التميمي ان قيام سمو رئيس الوزراء بذلك سيكون له صدى ايجابي على المستويين الرسمي والشعبي وقد يساهم في خلق بيئة محفزة للكثير من الخاضعين لهذا القانون لتقديم ذممهم المالية دون اتخاذ اجراء رسمي من الهيئة تجاههم.

ومن جانبة اكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع ان مبادرة رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك بتقديم ذمته المالية الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد مبادرة طيبة اسعدت الجميع وخطوة هامة في الطريق الصحيح وتستحق الشكر والاشادة.

وقال الشايع في تصريح صحافي "ان خطوة رئيس الوزراء بتسليم ذمته المالية تعد الاولى من نوعها على مستوى الدول العربية

مذكراً بانها رسالة واضحة إلى كل مسئولي الدولة الخاضعين لاحكام القانون للكشف عن ذممهم المالية

مطالباً بوضع الآليات اللازمة لإجبار كل المسئولين على تقديم ذممهم المالية وتقديم كل الدعم للهيئة العامة لمكافحة الفساد لاجتثاث الفساد من جذوره مرة واحدة وللابد.

كما بين العوضي بان هذه الخطوة تعتبر اولى الخطوات الجادة للحرب على الفساد الذي انتشر في اركان الدولة

مشددا على ضرورة ان يتبع هذه الخطوة العديد من الخطوات الاخرى لتحقيق الاهداف المنشودة من تشكيل الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشكل حقيقي وواقعي بعيداً عن الشكل والإنشاء وهي القضاء على الفساد بشكل منهجي ونهائي.

وطالب العوضي جميع الوزراء بالحكومة القيام بتقديم إقراراتهم المالية وان يحذو حذو سمو الرئيس

وكذلك جميع الموظفين المخاطبين بقانون مكافحة الفساد مشدداً على انه لا يوجد الآن اي مبررات او مسوغات تمنعهم من القيام بذلك

ومناشداً سمو رئيس مجلس الوزراء ان يستمر بدعم هيئة مكافحة الفساد بكل شكل كما فعل اليوم ويفعل دائماً وان يكون على تواصل مباشر مع رئيس الهيئة المستشار عبد الرحمن النمش لتخرج الهيئة بما شكلت من اجله ويكون للفساد والمفسدين جهة تقف لهم بالمرصاد في اي وقت واي مكان. وبين العوضي بان خطوة سمو الرئيس ازالت عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد الحرج واعطتهم دفعة معنوية قوية وكبيرة ليواجهون اي شخص في الدولة ايا كان منصبه مناشدا المستشار النمش رئيس الهيئة ان يستثمر هذه المبادرة ويتخذ كافة الإجراءات والقرارات اللازمة لمكافحة الفساد وان لا يخاف لومة لائم مؤكدا على ان الشعب الكويتي يلق في شخصه الكريم وينتظر منه الكثير في مجال القضاء على الفساد الذي يشعر به كل مواطن كويتي.

واكد العوضي على انه سوف يكون من اوائل النواب الذين يقدمون اقرار الذمة المالية الخاص به بمنتهى الشفافية والوضوح وذلك في الموعد المحدد لتقديم نواب الامة اقراراتهم تطبيقا للقانون بكل ترحيب ودعما لمكافحة الفساد.

■ التميمي : خطوة كبيرة في سبيل التعاون بين السلطتين والاقرار بمبدأ فصل السلطات

■ ادعو كل القياديين في مختلف أجهزة الدولة الى الاقتداء بما قام به سموه

■ الشايع : مبادرة طيبة اسعدت الجميع وخطوة مهمة في الطريق الصحيح

■ تقديم المسؤولين ذممهم المالية شيء جديد على الكويت كان يفترض أن يحدث منذ سنوات

سمو الشيخ جابر المبارك جسد مبدأ الشفافية والنزاهة بتسليمه كشفاً بذمته المالية

عبدالله التميمي

فيصل الشايع

خلف دميثير

كامل العوضي

والمسؤول في مؤسسات الدولة

مشيرا إلى أن الإفصاح عن الذمة المالية ليس اتهاما بل هو تطبيق للقانون الرامي إلى مكافحة الفساد والتكسب غير المشروع

بالإضافة إلى صيانة وحماية أموال الدولة .واضاف " لا حجة الآن امام الوزراء والقياديين في وزارات ومؤسسات الدولة في عدم تقديم ذممهم المالية"

مشددا على ضرورة تطبيق القانون لردع من لا يمتثل إليه خصوصا من السلطة التنفيذية المسؤول الأول عن تنفيذ القوانين

وقال عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي إن مبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء في تقديم إقرار ذمته المالية لرئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبد الرحمن النمش خطوة عظيمة ومقدرة مؤكداً على أن هذه الخطوة تعتبر دعوة للجميع على مختلف مناصبهم بتقديم إقرار الذمة المالية وأنها سوف تدون لسموه في سجل تاريخ الكويت المعاصر كأول رئيس مجلس وزراء يقدم إقرار ذمته المالية مما يدل على حرص سموه على تطبيق القانون ولو كان على شخصه وعزمه على مواصلة الحرب على الفساد.

وأضاف العوضي في تصريح صحفي إن تلك المبادرة ليست الأولى التي يقوم بها رئيس حكومة في الكويت فقط

بل هي مبادرة جديدة على مستوى دول المنطقة أيضا وأغلب الدول العربية

دميثير : سمو الرئيس ترجم تعهداته وادعو أعضاء الحكومة إلى مبادرات مماثلة

■ المبارك فوق الشبهات ولطالما كان مثالا يحتذى في صيانة الأموال العامة وملاحقة الفاسدين

■ العوضي : ستدون له سجل التاريخ كأول رئيس مجلس وزراء يقدم إقرار ذمته المالية

وذلك تطبيقا للقانون الصادر عن مجلس الأمة .

واضاف في تصريح صحافي ان سمو الرئيس ترجم تعهداته كافة بتاكيده أن القانون سيطبق على الجميع وبانه لا أحد فوق القانون

داعيا اعضاء الحكومة وقياديي المؤسسات والجهات الحكومية إلى مبادرات مماثلة بتقديم إقرارات بذممهم المالية .

وقال دميثير ان سمو رئيس الحكومة فوق الشبهات ولطالما كان مثالا يحتذى في صيانة الأموال العامة وملاحقة الفاسدين

إلا أنه قدم مثالا آخر على جديته بتطبيق القانون وشفافيته في الإفصاح عن ذمته المالية لدى الجهة المختصة.

وأكد دميثير أن الإفصاح عن الذمة المالية يسد كل الذرائع أمام محاولة البعض الإساءة إلى هذا الوزير او ذلك النائب او القيادي

في تقرير شامل أعده قطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

الهيفي: إنجازات تشريعية غير مسبوقة ثمرة تعاون السلطتين

■ الحكومة والمجلس أنجزا في أدوار الانعقاد الثلاثة المنقضية «214» تشريعاً

أكد وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة د.أحمد براك الهيفي انه في ضوء الدراسة التي أعدتها ادارة الدراسات التشريعية بقطاع البحوث ونظم المعلومات بإشراف مدير الإدارة السيدة/ ناديه خالد العبدالغفور يتبين أن التعاون الايجابي بين الحكومة ومجلس الأمة هو عنوان الفصل التشريعي الرابع عشر بأدوار انعقاده الثلاثة المنقضية وكان من ثمرة هذا التعاون تحقيق انجازات تشريعية غير مسبوقة كما ونوعا كما تفوقت هذه الانجازات التشريعية عما تحقق من مثيلتها في الفصول التشريعية السابقة.

وأوضح د. الهيفي أن الحكومة ومجلس الأمة أنجزا في أدوار الانعقاد الثلاثة المنقضية من الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي عدد (214) تشريعا عبارة عن (66) قانونا موضوعيا ، (55) قانون اتفاقية ، (93) قانون ميزانية.

واضاف أن الانجاز التشريعي الواضح في الفصل التشريعي الحالي لم يكن رقما فحسب بل كيفا ونوعا وأهمية أيضا حيث انجز العديد من القوانين التي تشكل – في مجموعها – قوام البنية التشريعية للخطة التنموية للدولة ، بالإضافة الى إنجاز العديد من القوانين الجوهرية التي كانت معطلة في الفصول التشريعية السابقة لمجلس الأمة.

وقال أن من اهم القوانين التي صدرت في هذا الفصل القانون رقم 6 لسنة 2015 في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات وما له من أثر فعال في واقعنا الحالي في الحفاظ على امن الوطن والمواطنين والمقيمين. والقانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية . (المادة 29 مكررا) والذي يقضي بتوفير سكن بالايجار لمن باع بيته . و القانون رقم 19 لسنة 2014 باضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا د الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية والذي يقضي بزيادة القرض الاسكاني من 70 الف الى 100 الف دينار من خلال دعم مواد البناء . والقانون رقم 99 لسنة 2015 بشان تعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 2014 بإصدار قانون حماية البيئة والذي غلظ العقوبات على المصانع المخالفة ومنح الضبطية القضائية لمن يحددهم الوزير المختص لسرعة تحرير المخالفات ضد المخالفين لأحكامه .والقانون رقم 9 لسنة 2015 بإضافة فقرة جديدة للمادة (36) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية تتعلق بمكافاة نهاية الخدمة لجميع موظفي الدولة . والقانون رقم 1 لسنة 2015 في شان تنظيم حملات الحج والعمرة والذي قضى على الحملات غير المرخصة . والقانون رقم 24 لسنة 2015 في شان إضافة المواد (5 مكرراً ، و 5 مكرراً ا ، 5 مكرراً ب ، 5 مكرراً ج) إلى القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والذي حظر التصرف في القسائم المخصصة إلا بعد مرور خمس سنوات وشدد العقوبات على من يتصرف بدون الرجوع الى الجهة الادارية المخصصة فيما تم تخصيصه له من قسائم.

والقانون رقم 109 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية. (والذي نص على حق الافراد في اللجوء مباشرة الى المحكمة الدستورية.

هذا بالإضافة الى انجاز العديد من القوانين المحورية التي تساهم في نهضة المجتمع في كافة المجالات ومنها قوانين الهيئة العامة للطرق والنقل البري وقانون محكمة الأسرة والمعاملات الالكترونية والخدمة الوطنية العسكرية وحقوق الطفل ودور الحضانة الخاصة وهيئة أسواق المال وهيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية المستهلك ومكافحة جرائم تقنية المعلومات والديوان الوطني لحقوق الإنسان والعمالة المنزلية والحضانة العائلية.

واردف د. الهيفي انه على الرغم من الانجازات التشريعية اللافتة إلا أن الدور الرقابي لمجلس الأمة لم يتراجع بل استمر بذات الفاعلية من خلال أدوات الرقابة السياسية المتمثلة في الاستجوابات والأسئلة البرلمانية وطلبات المناقشة ولجان التحقيق والاقتراحات برغبة والعرائض والشكاوى وأعرب عن أمله في استمرار التعاون البناء والمثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في المرحلة المقبلة ليكون دور الانعقاد الرابع مثاليا في الانجازات التشريعية والأداء الرقابي لأعضاء مجلس الأمة.

مقارنة بين القوانين المنجزة في الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي والفصول التشريعية الثالث عشر ، المبطل الأول ، المبطل الثاني .

الرسم البياني

■ تنظيم جمع السلاح من أهم القوانين التي صدرت في هذا الفصل واثره كبير في الحفاظ على أمن الوطن

الجلال لملاك إسطبلات الأحمدي: الكندري تعهد بتنفيذ جميع مطالبكم

ملاك الجلالا

اشاد النائب طلال الجلال بالاهتمام الذي ابداه وزير البلدية وزير المواصلات عيسى الكندري من اجل حل كافة المشاكل الخاصة بملاك الخيل والاسطبلات بمنطقة الاحمدي ووعدهم بتنفيذها.

وقال الجلال في تصريح على هامش اللقاء الذي نظمه وحضره وزير البلدية عيسى الكندري وملاك الخيل والاسطبلات: "ان الوزير استمع بكل اهتمام الى مشاكل اصحاب الاسطبلات في منطقة الاحمدي وكان بنفسه شاهد عيان على المشاكل التي يعانيها اصحاب الاسطبلات هناك وتعهد بتنفيذ كل المطالبات الخاصة بالاسطبلات لاسيما المتعلقة بالنظافة"

وفي ختام تصريحه شكر الجلال الوزير الكندري على تجاوبه السريع وحضوره الى منطقة الاسطبلات من اجل الاطلاع على المشاكل اليومية التي يعاني منه ملاك الاسطبلات.

أجلت البت في اقتراح يتعلق بتنسيق الوفود البرلمانية مع وزارتي الخارجية والإعلام

الهرشاني: «الخارجية» وافقت على «الامتثال الضريبي»

حمد الهرشاني

مصطفى كامل

اعلن رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية حمد الهرشاني أن اللجنة وافقت في اجتماعها امس على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين الكويت والولايات المتحدة الأميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" واضاف الهرشاني ووافقت اللجنة أيضا على مشروع قانون بالانضمام إلى الاتفاق التعاوني لدول العربية الاسيوية للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا التوويين ووافقت اللجنة على مشروع قانون بين الكويت ومصر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل

وذكر الهرشاني أن اللجنة قررت تأجيل البت في اقتراح يتعلق بتنسيق الوفود البرلمانية مع وزارتي الخارجية والإعلام وإعادة صياغته كما أرجأت اطلاق اسم الفقيد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل على أحد مرافق وزارة الخارجية حتى ورود رأي الخارجية"